**أدوات السياسة المالية والتأثير في الاستقرار الاقتصادي**

كتب - حسام الوكيل

تعتبر أدوات السياسة المالية هي المفتاح الذي تستخدمه الحكومات لإدارة عجلة الاقتصاد الوطني في اتجاه يحقق الاستقرار والعدالة، وتتعدد أدوات السياسة المالية بين الموازنة العامة ذاتها، والتي يمكن اعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية أو يمكن تحديدها بشكل أكبر من خلال وصفها بـ خطة إدارة ”النفقات العامة“، وكذلك من أدوات السياسة المالية الضرائب، والقروض، والمدفوعات التحويلية، وسياسات الدعم، وبرامج الأشغال العامة، ومشروعات التوظيف.

إذ يمكن للحكومة في حال أحسنت إدارة أدوات السياسة المالية أن تحقق معدلات نمو اقتصادي إيجابية وحل قضايا البطالة وإتاحة فرص التوظيف والتشغيل للمواطنين، من خلال التركيز في الموازنة على توجيه الإنفاق نحو المشروعات الإنتاجية، وهو ما يحقق أكثر من هدف، إذ توجه الحكومة نحو المشروعات الإنتاجية يشجع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي على الانخراط في ذات الاتجاه، شريطة توفير بيئة قانونية مناسبة للاستثمار ومرونة كافية لدى الجهاز الحكومي لتسهيل عمليات جذب الأموال نحو الاستثمار بالمشروعات الإنتاجية.

وهو ما يعود على الدولة بجملة من الفوائد، منها:

* جذب وتشجيع الاستثمار المحلي ( القطاع الخاص ) والأجنبي.
* زيادة حصيلة الضرائب على أرباح المشروعات والاستثمارات الجديدة.
* رفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تحسين معدلات النمو الإيجابي.
* زيادة الإيرادات، خاصة في المجالات الانتاجية ذات الأسواق التصديرية، والتي تساهم في جلب العملة الأجنبية وبالتالي تحسين سعر صرف العملة المحلية.
* إتاحة فرص جديدة للعمل والتوظيف، ما يقلل نسبة البطالة ويرفع نسبة المشتغلين من أصل قوة العمل.

وكذلك فإن توجيه النفقات العامة نحو برامج الأشغال العامة، مثل مشروعات البنية التحتية، والتي لا تعتبر مشاريع إنتاجية، إلا أنها تسهم بشكل كبير في الاستقرار الاقتصادي، من خلال مساهمتها في عمليات التوظيف والتشغيل وبالتالي تقليل نسبة المتعطلين، فضلًا عن أن تلك المشروعات هي أحد أهم الحلول لمواجهة الكساد، إذ من خلال فتح المجال للتوظيف بتلك المشروعات ترتفع القوة الشرائية للأفراد، فضلًا عن الاحتياجات المطلوبة لتنفيذ تلك المشروعات، فإنها تساهم بشكل كبير في إنعاش حركة البيع والشراء، وبالتالي تقليل حالة الكساد أو القضاء عليها.

ويمكن لخطة الحكومة لإدارة أدوات السياسة المالية أن تعتمد أيضًا على المدفوعات التحويلية، والتي يقصد بها الأموال المقدمة إلى الفقراء في شكل منح ومساعدات دون مقابل، كي تسهم في القضاء على حالة الكساد إذ تقوم تلك المدفوعات برفع القدرة الشرائية للمواطنين، وبالتالي رفع حجم الاستهلاك للسلع، وهو ما يترتب عليه زيادة في الانتاج لزيادة المعروض، وبالتالي زيادة حركة البيع والشراء وزيادة حصيلة الضرائب.

ومن أشكال توجيه الانفاق العام كأحد أدوات السياسة المالية، هي سياسة الدعم، وهي سياسة تعمل بشكل كبير على تحقيق العدالة الاجتماعية من جانب، ومواجهة الكساد من جانب آخر، إذ تقوم سياسات الدعم على رفع قدرة المواطن الفقير على الشراء، إما بأسعار مخفضة، أو من بالشراء على حساب الدولة، وهو ما يجعل عملية الانتاج مستمرة، وحركة البيع مستمرة، لتحقيق التوازن بين الانتاج والبيع، وكذلك سد الفجوة بين القدرة الشرائية للمواطن الفقير وبين الأسعار وبالتالي مواجهة الفقر.

وهو ما يمكن تحقيقه أيضًا بنسب أقل من خلال برامج التوظيف العامة، والتي تهدف من خلالها الحكومة توفير فرص عمل مؤقتة للخريجين الجدد والمتعطلين عن العمل، وبالتالي خفض نسب البطالة، ورفع القوة الشرائية لتلك الشريحة، وإدماجهم في سوق العمل بما يؤهلهم للحصول على وظائف أفضل.

كما أن للسياسة المالية أدوات أخرى مختلفة عن الإنفاق العام، تسهم أيضًا في الاستقرار الاقتصادي، والتي تتمثل في عدد من الإجراءات منها الضرائب التصاعدية وكذلك تغيير معدلات الضريبة.

فالضرائب التصاعدية والتي تعمل على رفع نسبة الضريبة كلما زادت الشريحة أو الفئة المالية سواء كانت الضريبة على الدخل أو ضريبة رأسمالية، فإنها في هذه الحالة تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع، فكلما زاد ثراء المواطن أو المؤسسة، كلما زادت نسبة الضرائب، وليس فقط قيمتها، وهو ما يمّكن الدولة من الحصول على الأموال اللازمة من الأغنياء لتوفير سبل العيش الكريم للفقراء.

وكذلك فإن تغيير معدل الضريبة هو إجراء ضروري في حالتي الكساد أو التضخم على حد سواء، فتخفيض قيمة الضريبة يؤدي الى زيادة القدرة الشرائية للمواطنين وبالتالي إنعاش حركة البيع والشراء ما يؤدي إلى مواجهة حالة الكساد، وعلى النقيض فإن رفع قيمة الضريبة يعمل على سحب الأموال من أيدي المواطنين، وتخفيض القدرة الشرائية ما يؤدي إلى إنهاء القوة الشرائية المفرطة التي تتسبب في كثير من الأحيان في التضخم.

وليست الضرائب وحدها التي يمكنها أن تقوم بهذا الدور في مواجهة التضخم أو الكساد، ولكن أيضًا القروض، إذ يمكن للحكومة أن تعمل على الاقتراض الداخلي، بهدف سحب الأموال من المواطنين بما يقلل من القدرة الشرائية في الوقت الراهن، وبالتالي خفض الطلب على السلع، بما يؤدي الى انخفاض الاسعار والقضاء النسبي على التضخم، وهو الاتجاه الذي لا يقضي كليا على القدرة الشرائية ولكنه يؤجلها إلى فترة أخرى، فتعد تلك القوة الشرائية مؤجلة لحين انتهاء فترة القرض، وتحسن حالة الأسعار في تلك الفترة.

إلا أن هذا الاتجاه به نسبة من المخاطرة متعلقة بنسبة الفائدة، فكلما انخفضت نسبة الفائدة، كلما توجهت مدخرات الافراد لتمويل اقتراض الحكومة، وهو ما يعني خفض القوة والقدرة الشرائية لدى الأفراد والتي تعتمد بشكل اساسي على المدخرات، ولكن رفع قيمة الفائدة على الاقتراض، قد يؤدي الى سحب رؤوس الاموال من سوق الاستثمار وتوجيهها الى تمويل اقراض الدولة، وهو ما يؤدي الى نتيجة عكسية وخفض في الناتج المحلي وتقليل للاستثمار.

وبشكل عكسي فإن توجه الحكومة نحو الاقتراض الخارجي، يعمل على زيادة العملة الاجنبية وتحسين سعر صرف العملة الوطنية، وزيادة القدرة الانتاجية وتمويل المشروعات ورفع القدرة الشرائية للأفراد، وهو ما يؤدي الى انعاش حركة البيع والشراء والقضاء على الكساد.

الخلاصة:

أدوات السياسة المالية المختلفة يمكنها أن تؤثر بشكل بالغ ايجابا وسلبا في الحالة الاقتصادية، ومدى قدرة الدولة على ضبط ادارة أدوات السياسة المالية من خلال الموازنة العامة، وتوافق أدوات السياسة المالية مع السياسة النقدية هو الخط الفاصل بين الاستقرار الاقتصادي وبين الاضطراب الانهيار الاقتصادي في أي دولة.